مجلة الدراسات التجارية والادارية

https://msca.journals.ekb.eg/

دور صانع القرار السياسي الايراني في التأثير على سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية في الفترة من (2013 الي2022)

محمد برجس إبراهيم مياس

باحث دكتوراه – كلية الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق

تاريخ النشر الالكتروني: يناير – جزء (2)–2025

للتأصيل المرجعي: مياس،محمد برجس إبراهيم. دور صانع القرار السياسي الايراني في التأثير على سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية في الفترة من (2013 الي2022)، مجلة الواسات التجارية والادارية ، المجلد 6 (1) ج(2)

دور صانع القرار السياسي الايراني في التأثير على سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية في الفترة من (2013 الي2022)

محمد برجس إبراهيم مياس

باحث دكتوراه – كلية الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

يمثل النظام السياسي في إيران مجموعة متنوعة من مراكز السلطة، الرسمية وغير الرسمية، حيث تتداخل المؤسسات الحكومية مع الجمعيات الدينية السياسية والمنظمات الثورية، تشرف نخبة ثورية من رجال الدين الشيعة على السلطات المختلفة، وتتكون هذه النخبة من تيارين رئيسيين :اليساري واليميني، بالإضافة إلى مجموعات أصغر، تواجه السياسة الإيرانية تحديات كبيرة في اتخاذ القرارات، حيث يتفاعل الإصلاحيون والمحافظون ضمن إطار ديمقراطي ثيوقراطي تحت قيادة المرشد الأعلى، وتتحكم الهيئات الحكومية المعينة من قبل المرشد الأعلى في العملية الانتخابية، مما يقلل من تنوع المرشحين المتنافسين، تتأثر صناعة القرار بعدة عوامل مثل المعتقدات الدينية والقومية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد، على المستوى الدولي، يواجه النظام الإيراني انتقادات بسبب سياساته التوسعية وسعيه لتطوير القدرات النووية، مما يعقد اتخاذ القرارات، تركز هذه الدراسة على تأثير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم العربي في الفترة من 2013 إلى 2022، تحت قيادات الفاعلين الرئيسيين.

الكلمات المفتاحية: صانع القرار، إيران، السياسة الخارجية، المنطقة العربية

Abstract:

Iran's political system represents a diverse array of power centers, both formal and informal, where government institutions overlap with religious-political associations and revolutionary organizations. A revolutionary elite of Shiite clerics oversees the various authorities. This elite consists of two main factions: leftists and rightists, in addition to smaller groups. Iranian politics faces significant decision-making challenges, as reformists and conservatives interact within a theocratic democratic framework under the leadership of the Supreme Leader. Government bodies appointed by the Supreme Leader control the electoral process, reducing the diversity of competing candidates. Decision-making is influenced by several factors, such as religious and nationalist beliefs, as well as the economic and social challenges facing the country.

Internationally, the Iranian regime faces criticism for its expansionist policies and pursuit of nuclear capabilities, which complicates decision-making. This study focuses on the impact of Iranian foreign policy toward the Arab world from 2013 to 2022, under the leadership of the main actors.

Keywords: Decision maker, Iran, foreign policy, Arab region

مقدمة

يتسم النظام السياسي في إيران بتعدد مراكز القوة الرسمية وغير الرسمية، حيث تتداخل المؤسسات الحكومية مع جمعيات دينية سياسية ومنظمات ثورية. جميع هذه القوى تحت سيطرة نخبة دينية ثورية تتكون من رجال دين شيعة، تنقسم إلى فصيلين رئيسيين (يساري ويميني) مع تفرعات أصغر، وتشير التحولات السياسية في إيران إلى تحديات في صناعة القرار، حيث يتفاعل الإصلاحيون والمحافظون ضمن نظام ديمقراطي ثيوقراطي يهيمن عليه المرشد الأعلى. تتحكم الهيئات الحكومية المعينة من قبل المرشد في الانتخابات، مما يحد من خيارات المرشحين.

كما تؤثر عدة عوامل في صنع القرار، بما في ذلك العقائد الطائفية والقومية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية. على الصعيد الخارجي، يواجه النظام الإيراني مقاومة دولية بسبب سياساته التوسعية وتهديداته النووية، مما يزيد من تعقيد عملية صنع القرار. وتستعرض الدراسة دور صانع القرار الإيراني في التأثير على سياسته الخارجية تجاه العالم العربي خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي:

ما هو دور صانع القرار الإيراني في التأثير على السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ 2013 الي2022؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي نطرح عدة تساؤلات رئيسية وفرعية، منها:

- إلى أي مدى تتعدد جهات صنع القرار في النظام الإيراني؟
- ما ملامح السياسة الإيرانية في المنطقة؟
- ما تأثير الدور الإقليمي لإيران على أمن المنطقة؟
- من يملك القوة في المجتمع الإيراني؟

أهداف الدراسة:

تتميز جمهورية إيران الإسلامية بنظامها السياسي القائم على نظرية ولاية الفقيه، التي لعبت دورًا حاسمًا في الثورة وصياغة الهوية الإسلامية للنظام. ومع ذلك، أثبتت هذه النظرية عدم كفايتها لتحقيق الاستقرار المطلوب.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على محددات وأنماط الصراع الداخلي في إيران وتأثيره على صنع القرار.
- تحديد الجهات الرسمية المسؤولة عن صنع القرار في إطار تركيبة النظام السياسي.
- قياس فرص وإمكانات التأثير على قرارات السياسة الخارجية الإيرانية.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في إيران. كما ساعد هذا المنهج في تحديد السمات العامة لصانع القرار السياسي الإيراني على المستويين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى توضيح الأحداث والتطورات الراهنة في عملية صنع القرار السياسي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنة للدراسة زماناً في الفترة من 2013 الي 2022.

الحدود المكانية: تتحدد مكاناً بنطاق محدد جغرافيا هو المنطقة العربية

تقسيم الدراسة: ومن أجل الوصول إلى الإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة سوف تتم دراسة مايلي:

المبحث الأول: ديناميات صنع القرار في إيران: القوى والمراكز والتأثيرات الخارجية

- المطلب الأول: قوى ومؤسسات صنع القرار في إيران
- المطلب الثاني: تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار في إيران

المبحث الثاني: تداعيات الدور الإيراني على الأمن القومي العربي واستراتيجيات المواجهة

- المطلب الأول: تداعيات المشروع الإيراني على الأمن العربي
- المطلب الثاني: استراتيجيات التصدي للدور الإيراني والسيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول

ديناميات صنع القرار في إيران: القوى والمراكز والتأثيرات الخارجية

تعتبر عملية صنع القرار في إيران من العمليات الحيوية التي تعكس تفاعل مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية. يتأثر هذا القرار بتركيبة النظام السياسي الإيراني، بما في ذلك القوى السياسية المختلفة مثل السلطة التنفيذية، البرلمان، والمؤسسات الدينية. في المطلب الأول، سنستكشف القوى والمراكز الرئيسية التي تشكل القرارات السياسية في إيران، ونستعرض كيفية تفاعل هذه القوى مع بعضها. أما في المطلب الثاني، فسنتناول تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار الإيراني، بما في ذلك التحديات والفرص التي تطرحها العلاقات الدولية والضغوط

الإقليمية. من خلال هذا المبحث، نهدف إلى فهم العوامل المعقدة التي تؤثر على استراتيجيات إيران في سياقها الإقليمي والدولي.

المطلب الأول

قوى ومؤسسات صنع القرار في إيران

يتميز النظام السياسي الإيراني بوجود "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" على قمة هرم السلطة، وهو شخصية مركزية تخولها الدستور صلاحيات واسعة. تأسست نظرية "ولاية الفقيه" على يد الإمام الخميني، وتهدف إلى توفير قيادة دينية وسياسية تتولى إدارة شؤون البلاد.

أولاً: المؤسسات الرسمية:

الولي الفقيه: يتمتع بصلاحيات تشمل تعيين وعزل أعضاء مجلس صيانة الدستور، تعيين رئيس السلطة التنفيذية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وهو مسؤول عن تحديد السياسات العامة. [1]

صلاحياته: القائد العام للقوات المسلحة، الإشراف على الأمن والمخابرات، إعلان الحرب أو السلام. [2]

الانتخاب: يتم انتخابه من قبل "مجلس الخبراء" المنتخب من الشعب، ويمكن عزل المرشد في حال عدم قدرته على أداء واجباته.[3]

1- **السلطة التنفيذية:** تتكون من رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، والوزراء. [4]

- رئيس الجمهورية: يعتبر أعلى سلطة بعد المرشد، ويتم انتخابه لفترة أربع سنوات. صلاحياته تشمل تنفيذ الدستور، اختيار الوزراء، والمصادقة على القوانين.
- نواب الرئيس: لديهم صلاحيات مهمة، خاصة النائب الأول الذي يحل محل الرئيس عند الضرورة.
- المجلس الوزاري: يعمل مجلس الوزراء تحت إشراف الرئيس الذي يترأس هو أو نائبه اجتماعات مجلس الوزراء.

2- **السلطة التشريعية:** تتكون من مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور. [5]

---

[1] - سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور والصلاحيات"، الجزيرة، على الرابط التالي: WWW.aljazeera.net

[2] - محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه.تر : دار الجديد، ط4 . بيروت: [د د ن]، 2000، ص 13.

[3] - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001، ص 78.

[4] - المرجع السابق، ص 109، 111.

[5] - المرجع السابق، ص 120، 122.

- يتكون مجلس الشورى من 270 عضوًا يُنتخبون مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات، مع إمكانية إضافة 20 عضوًا كل 10 سنوات. تشمل صلاحيات المجلس مناقشة خطط الحكومة والمصادقة على المعاهدات، بالإضافة إلى منح الثقة للوزراء وسحبها من الرئيس.
- أما مجلس صيانة الدستور، فهو يضم 12 عضوًا، بينهم ستة فقهاء يُعينهم المرشد وستة خبراء قانون يُنتخبون من قبل مجلس الشورى. يقوم المجلس بمراجعة تشريعات مجلس الشورى للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، وله صلاحيات في تفسير الدستور والإشراف على الانتخابات. تمتد مدة المجلس لست سنوات، مع إمكانية تجديد نصف أعضائه بعد ثلاث سنوات.

3- السلطة القضائية:

تتمتع السلطة القضائية في إيران باستقلالية نص عليها الدستور، حيث تُعنى بحماية حقوق الأفراد والمجتمع وتطبيق العدالة، والإشراف على تنفيذ القوانين. تتألف السلطة القضائية من رئيس الهيئة القضائية، الذي يُعينه المرشد، ووزير العدل، ورئيس المحكمة العليا، وكلهم يعينون لفترات محددة. هناك أيضًا محاكم عامة وثورية، حيث تعتبر قرارات المحاكم الثورية نهائية ولا يمكن استئنافها، وكذلك قرارات المحكمة الدينية الخاصة.

رغم النص على استقلالية القضاء، إلا أن النظام القضائي في إيران يخضع لسيطرة المرشد الأعلى، الذي يملك السلطة في تعيين القيادات القضائية. تُعتبر المحكمة الدينية الخاصة، التي تنظر في قضايا رجال الدين، جزءًا من هذا النظام، حيث لا يمكن استئناف قراراتها. بالتالي، يتمركز القرار القضائي ضمن إطار يضمن التحكم والسيطرة من قبل السلطات العليا في الدولة.

4- المؤسسات العابرة للسلطات: تتكون ثلاث هيئات رئيسية: مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومي.

- مجمع تشخيص مصلحة النظام تم تأسيسه في 1988 بقرار من الخميني لحل النزاعات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، ويتكون من أعضاء معينين من قبل المرشد، بمن فيهم رؤساء السلطات الثلاث. تعمل هذه الهيئة على معالجة القوانين والقرارات المتنازع عليها، وتتولى مسؤوليات متعددة تهدف إلى ضمان توافق التشريعات مع المبادئ الإسلامية والدستورية.
- مجلس الخبراء، الذي أنشئ خلال إعداد مسودات الدستور عام 1979، يختص بمراجعة وتعديل الدستور ويملك الحق في تعيين وإقالة مرشد الثورة. يتكون المجلس من 83 عضوًا، وغالبية أعضائه من رجال الدين، ويستمر لثماني سنوات. على الرغم من قيوده، يُسمح لأعضائه بتولي مناصب حكومية أخرى، مما يعزز دورهم في النظام السياسي الإيراني.

- المجلس الأعلى للأمن القومي، فقد أُنشئ بعد مراجعة الدستور عام 1989 لحماية الثورة والمصالح القومية، ويترأسه رئيس الدولة. يضم المجلس ممثلين عن السلطات الثلاث ووزراء ذوي صلة، ويضع السياسات الأمنية والدفاعية للدولة. تشمل مهامه التنسيق بين النشاطات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وتوظيف موارد البلاد لمواجهة التهديدات.

5- المؤسسة العسكرية:

تناول الدستور الإيراني المؤسسة العسكرية في تسع مواد (143–151)، حيث يُعتبر الجيش مسؤولاً عن حماية استقلال ووحدة الأراضي الإيرانية والدفاع عن النظام السياسي الإسلامي. يشدد الدستور على إسلامية الجيش، ويعتمد على أفراد مؤمنين بمبادئ الثورة. كما يمنع التحاق الأجانب بالجيش وقوات حرس الثورة، ويحظر إقامة قواعد أجنبية في إيران، حتى لأغراض سلمية. يُشدد أيضًا على استمرار دور حرس الثورة في حماية الثورة وإنجازاتها، مع الالتزام باتفاقيات جنيف.

ثانيًا: المؤسسات غير الرسمية:

1- الأحزاب السياسية:

تنشط في إيران العديد من الأحزاب السياسية التي تتوزع على تيارين رئيسيين: الإصلاحي والمُحافظ. يتبنى التيار الإصلاحي، الذي يضم نحو 15 حزبًا، نهجًا متحررًا يسعى لإدارة شؤون البلاد بأساليب ديناميكية، ويستند إلى الأسس التي قامت عليها الثورة الإسلامية في عام 1979. من أبرز أحزابه جمعية رجال الدين المناضلين، وجبهة المشاركة الإسلامية، ومنظمة تعزيز الوحدة الطلابية. يسعى هذا التيار إلى تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية من خلال الحوار والمشاركة. [6]

على النقيض، يمثل التيار المحافظ أحزابًا تتبنى أساليب تقليدية وإيديولوجية صارمة. يشمل هذا التيار حزب المؤتلفة الإسلامي ورابطة رجال الدين المناضلين، ويعتبر المحافظون هم المسيطرون على مفاصل الدولة، بما في ذلك أجهزة المخابرات والحرس الثوري. يشتكي التيار الإصلاحي من هيمنة مجلس صيانة الدستور، الذي يعرقل ترشيحاتهم ويقيد حرية التعبير، حيث تم إغلاق العديد من الصحف واعتقال عدد من السياسيين والصحافيين، مما يثير الشكوك حول إمكانية تنفيذ برامج الإصلاح. [7]

وتشير بعض التحليلات إلى عدم وجود معارضة مشروعة في إيران، حيث يقتصر الصراع بين التيارين المحافظ والإصلاحي على السلطة، بينما تُحظر الأحزاب المعارضة القانونية، مثل الماركسية والليبرالية والملكية، من ممارسة

[6] WWW.aljazeera.net - محمد الصادق الحسيني، "المحافظون والإصلاحيون، وجه لوجه." المتحصل عليه
[7] - المصدر السابق.

أنشطتها. من بين الحركات المعارضة، تبرز "حركة تحرير إيران" التي أسسها مهدي بازوكان في الستينات، ويقودها وزير الخارجية السابق إبراهيم يزدي. رغم أن الحركة تتقاطع مع التيار الإصلاحي في بعض المواقف، إلا أنها تحتفظ بانتقادات جذرية لنظام الحكم. تُظهر السلطات نوعًا من المرونة في التعامل مع أعضاء الحركة، الذين يمارسون نشاطًا سياسيًا، لكنهم يتعرضون للاعتقالات، خصوصًا قبل الانتخابات. يُعتقد أيضًا أن بعض أنصار التيار الملكي، الذين يحظون بشعبية بين المثقفين، يعملون ضمن هذه الحركة، بالإضافة إلى حركة مجاهدي خلق التي تعد من أبرز الحركات المعارضة رغم القمع الذي تتعرض له.[8]

2- المجتمع المدني:

يتميز المجتمع المدني في إيران بالتنوع والقوة والنشاط، حيث يعبر عن مجموعة واسعة من الألوان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية. يتميز بقدرته على التكيف مع التحديات، إذ يتجنب الصدام المباشر مع السلطة، مما يتيح له تطوير آليات للبقاء والتأثير. تشمل قوى المجتمع المدني مؤسسات دينية مثل الحوزة، بالإضافة إلى قوى اقتصادية مثل البازار الذي يسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الداخلية، فضلاً عن الصحافة والحركات الطلابية التي تلعب دورًا حاسمًا في صنع القرار.

تعتبر الحركات الطلابية من القوى الفاعلة في المجتمع المدني، حيث قادت العديد من المظاهرات التي أدت إلى تغييرات سياسية مهمة، مثل التأثير على نتائج الانتخابات لصالح الرئيس محمد خاتمي في عام 1997. تعكس هذه الحركات قوة المجتمع المدني في التأثير على صانعي القرار، إذ ساهمت بشكل كبير في نجاح الثورة الإسلامية وفي تحقيق مطالب اجتماعية وسياسية.[9]

إجمالاً، تظهر ازدواجية السلطة في إيران تأثيرها العميق في جميع المجالات السياسية، حيث تتداخل سلطات الرئيس والمرشد الأعلى بشكل واضح، خاصة في القطاعين التشريعي والعسكري. يتجلى ذلك من خلال التنافس بين البرلمان ومجلس الأوصياء، وكذلك بين الجيش النظامي والحرس الثوري. هذه الازدواجية تؤدي إلى قصور كبير وعدم اتساق في السياسات الخارجية والدفاعية، مما يسبب شللًا في النظام السياسي ويخلق "مناطق رمادية" حيث تنشط مجموعات دينية "شبه معارضة". تدعو هذه المجموعات إلى إصلاح سلمي داخل النظام الإسلامي، مع الاحتفاظ بنفوذها على التطورات السياسية والدينية. في حالة حدوث تصادم بين التيارات المتعارضة في القيادة الإيرانية، يمكن لهذه المجموعات أن تؤثر على النتائج، مما يتيح للإصلاحيين فرصة للتقدم.

---

[8] - شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة والمعارضة"، قسم البحوث والدراسات، (أكتوبر 2004)، الجزيرة، على الرابط التالي: WWW.Aljazeera.net

[9] - المصدر السابق.

المطلب الثاني

تأثير البيئة الخارجية على صنع القرار في إيران

تؤثر البيئة الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بشكل كبير على صنع القرار الإيراني، حيث تستمد إيران أهداف سياستها الخارجية من مبادئ دستورية تركز على الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود. تتنوع هذه الأهداف بين ما هو معلن وغير معلن، ويعكس التوجه العام للسياسة الإيرانية نزعة دينية تترجم إلى مواقف محددة تجاه القوى الكبرى وتحديد العلاقات مع الدول[10]. منذ الثورة الإسلامية عام 1979، مرت السياسة الخارجية الإيرانية بأربع مراحل رئيسية[11]:

- المرحلة الأولى (1979–1980): تمحورت حول عدم الانحياز لأي من الكتلتين الغربية أو الشرقية، مع التركيز على تصدير الثورة ودعم حركات التحرر، مما أثار قلقًا في المنطقة.
- المرحلة الثانية (1980–1988): جاءت خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث ركزت على مواجهة القوى الكبرى والحفاظ على نظام الحكم.
- المرحلة الثالثة (1989–1997): بعد انتهاء الحرب، بدأت إيران بإعادة بناء الدولة وأعادت النظر في سياستها الخارجية، مما أدى إلى إبرام اتفاقيات مع منظمات دولية.
- المرحلة الرابعة (1997–2016): اتسمت بفترة رئاسة محمد خاتمي وتهدف إلى تحسين العلاقات الخارجية وخلق الثقة المتبادلة، بينما تميزت المرحلة التي تلتها برئاسة محمود أحمدي نجاد بالتوترات الإقليمية واستخدام خطاب طائفي.

تظهر هذه المراحل التغيرات في السياسة الإيرانية وتفاعلها مع الظروف المحلية والدولية. حيث شملت التركيز على تصدير الثورة، مواجهة القوى الكبرى، إعادة بناء الدولة بعد الحرب، وتطوير العلاقات الدولية في ظل التيارات الإصلاحية.

مع مرور الزمن، وبفضل الظروف السياسية، اتجهت إيران نحو تبني خطاب طائفي يعكس تحولًا عن القضية الفلسطينية، مع التركيز على محاربة الإرهاب والتوسع الإقليمي. هذا التغير يعكس براجماتية ومرونة في السياسة الخارجية، مما ساعد إيران على تعزيز وجودها ونفوذها في الدول العربية رغم التحديات. أصبحت هذه الديناميكيات

[10] - وليد محمود عبد الناصر "الحدود الفكرية للمساهمة الإيرانية" السياسة الدولية، أكتوبر 1991، ص34.

[11] حسين صوفي محمد حسن، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، مجلة مختارات إيرانية، العدد: (86)، شوال 1428ه – أكتوبر 2007م، ص2-3.

جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإقليمية، حيث يتطلب الواقع الجديد أخذ دور إيران في الاعتبار في جميع القضايا الحساسة في المنطقة[12].

كما تتضمن استراتيجية إيران الخارجية تحولًا واضحًا في أهدافها، حيث تمثل هذه الأهداف في:

1- تصدير الثورة: يسعى هذا الهدف إلى إلهام المسلمين وغيرهم لتحرير أنفسهم من الأنظمة الاستبدادية التي تدعم الإمبريالية، حيث يُنظر إلى إيران كنموذج للتحرر. يختلف الدعم لهذا التصدير بين من يدعو إلى الدعاية والتعليم فقط، ومن يفضل تقديم دعم مادي وعسكري للثورات. منذ 1979، كان هناك جدل حول كيفية تحقيق هذا الهدف، مما أثر على السياسة الخارجية، حيث هيمن الرأي المؤيد للدعاية على وزارة الخارجية، بينما حصلت وجهات النظر الأخرى على تأثير محدود[13].

2- الحصول على مكانة القوة المركزية: تهدف إيران إلى أن تكون لاعبًا رئيسيًا في المنطقة من خلال تعزيز نفوذها وإقامة تحالفات. تستند استراتيجيتها إلى تطوير قوتها العسكرية وتعزيز برامجها النووية، مع التركيز على تحقيق توازن جيوعسكري في الخليج العربي. تسعى إيران لأن تكون مركزية في الساحة الدولية عبر تحسين وضعها الاقتصادي والعلمي بحلول عام 2025، حيث تضع الشرق الأوسط كأولوية نظرًا للتحديات التي تواجهها[14].

3- دعم الاقتصاد: بعد الحرب العراقية الإيرانية، ركزت إيران على تنمية التجارة والاستثمار الأجنبي لإعادة بناء ما دمرته الحرب. تحت قيادة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي، تم تعزيز الانفتاح على الخارج ونقل التكنولوجيا. ومع قدوم أحمدي نجاد، تحولت الأولويات نحو تطوير القدرات العسكرية، خاصة في مجال الصواريخ والتكنولوجيا الحربية، مع التركيز على الاعتماد على الذات وتحسين العلاقات مع الصين وروسيا كبديل عن الغرب. هذه الجهود ساعدت إيران على تجاوز الحصار الأمريكي، لكن التوجه نحو سياسة انفتاح ليبرالية واجه مقاومة من بعض الفصائل الداخلية[15].

4- المشاركة الفاعلة في أمن الخليج العربي: تعتقد إيران أن الأمن في المنطقة يتطلب نفوذًا سياسيًا ودينيًا قويًا، وترى ضرورة امتلاكها للقوة لتحقيق ذلك. تسعى إيران لتأسيس تحالف أمني يعتمد على قوتها العسكرية، رافضةً أي دور للقوى الإقليمية الأخرى مثل مصر وسوريا، وتطالب بانسحاب الوجود العسكري الغربي من المنطقة. تعتبر

---

(12) إبراهيم الفاخر، المشروع الإيراني وأدواته الاستراتيجية، مركز المزماة للدراسات والبحوث، مقال نشر بتاريخ 2014/2/25م متاح: http://almezmaah.com

(13) حسن عيتاني، إيران من تصدير الثورة إلى حماية الدولة، مجلة آفاق المستقبل، العدد: (6)، 2010، ص48-51.

(14) إيمان رجب، السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية: قراءة في الأبعاد وسيناريوهات المستقبل. مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد:(54)، 2011، ص ص 59-105.

(15) محمد عوده الأغا، العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (2006–2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2015، ص74.

إيران نفسها القوة المركزية في الخليج، وتعمل على عدم السماح بإنشاء تحالفات تشمل دولًا غير خليجية. ويمكن تلخيص الأهداف السياسية والأمنية لإيران في منطقة الخليج العربي في النقاط التالية: [16]

- تفادي العزلة الإقليمية: تسعى إيران لمنع دول مجلس التعاون الخليجي من الانخراط في الضغوط الأمريكية وتعزيز صورتها كدولة ثورية إسلامية معارضة للسياسات الغربية.
- معارضة تغيير الحدود: ترفض إيران أي تغييرات في الحدود السياسية أو الجغرافية التي قد تؤثر سلبًا على ميزان القوى لصالحها.
- تطوير العلاقات مع تركيا: تهدف إيران إلى تحسين علاقاتها مع تركيا لمواجهة التهديدات المشتركة، خاصةً بعد تصاعد النفوذ الكردي في العراق.
- رفض مشاريع الإصلاح الخارجية: تعارض إيران المشاريع السياسية والاقتصادية الخارجية، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتطرح بدلاً منها مشروع الشرق الأوسط الإسلامي.
- التخطيط لتقسيم اليمن: تسعى إيران إلى إعادة حكم الحوثيين في شمال اليمن وتعزيز نفوذها في الجنوب، مما يهدد استقرار المملكة العربية السعودية.
- بناء الثقة مع دول الخليج: تهدف إلى إقامة حوار وتفاهم مشترك مع دول الخليج، والتأكيد على أن تطوير قدراتها العسكرية يهدف لحماية أمنها من التهديدات الخارجية.

5- تعزيز الهيبة الدولية لإيران: تسعى إيران للحصول على مكانة مميزة على الساحة الدولية، مستندة إلى تاريخها وحضارتها العريقة. بعد الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران نفسها قوة رئيسية تنافس الولايات المتحدة في المنطقة. هذا الشعور بالعظمة تجلى في موقفها الثابت ضد الهيمنة الغربية، حيث تمكنت من جذب تأييد شعبي واسع عبر خطابها الثوري المعادي للغرب[17].

(أ) على المستوى الإقليمي:

- القضية الفلسطينية: ترفض إيران أي تسوية تُعتبر انتهاكًا لحقوق الفلسطينيين، مما يؤثر على علاقاتها مع الدول العربية.
- القضية الأفغانية: تتابع إيران الوضع في أفغانستان، خاصة بعد صعود طالبان، مع التركيز على تدفق اللاجئين الأفغان إلى أراضيها.

---

(16) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دسوق – كفر الشيخ جمهورية مصر العربية: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 345؛ بكينام رشاد الشرقاوي ، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1993، ص123.

(17) علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية – القدرات وحدود التأثير ، موقع الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 2013/4/17م، متاح: http://studies.aljazeera.net

- العلاقات مع تركيا وإسرائيل: تخشى إيران من التحالفات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، مما يؤثر على أمنها الإقليمي.

(ب) على المستوى الدولي:

- العلاقة مع أمريكا: مرت العلاقات الإيرانية الأمريكية بمراحل متعددة منذ الثورة، بدءًا من العداء في السبعينيات إلى محاولات الحوار المشروط في التسعينيات.
- العلاقة مع روسيا: شهدت العلاقات الإيرانية الروسية مراحل من التوتر والتعاون، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أسفرت عن شراكات تجارية وعسكرية.

إجمالاً، تتأثر السياسة الإيرانية بشكل كبير بالعوامل الخارجية، حيث أن الموقع الاستراتيجي لإيران يفرض عليها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية. تعكس الانقسامات السياسية داخل إيران، بين التيار المحافظ والإصلاحي، الحاجة إلى تحديث النظام مع الحفاظ على الهوية الإسلامية. تظهر هذه الديناميكيات كيف أن إيران تسعى لتعزيز هيبتها الدولية مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[18].

المبحث الثاني

تداعيات الدور الإيراني على الأمن القومي العربي واستراتيجيات المواجهة

يعد تأثير الدور الإيراني على الأمن القومي العربي موضوعًا معقدًا يتطلب تحليلًا دقيقًا. لطالما كانت إيران قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، مما خلق تحديات كبيرة للأمن العربي واستقرار المنطقة. يتجلى هذا الدور من خلال دعمها للميليشيات والجماعات المسلحة في دول مثل لبنان والعراق وسوريا واليمن، مما يزيد من زعزعة استقرار هذه الدول ويؤثر سلبًا على الأمن القومي العربي.

تسعى إيران أيضًا لتعزيز نفوذها من خلال التدخل السياسي والدبلوماسي، مما يشكل تحديات للدول العربية في الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي. في مواجهة هذه التحديات، تعمل الدول العربية على تطوير استراتيجيات متعددة تشمل التعاون الإقليمي والدولي، تعزيز القدرات الدفاعية، وتعزيز الهوية الوطنية.[19]

بالمختصر، يستدعي الدور الإيراني استراتيجيات متكاملة لحماية استقرار المنطقة والحفاظ على سيادة الدول العربية، مما يقتضي تقسيم المبحث إلى مطلبين يناقشان تداعيات هذا الدور واستراتيجيات المواجهة.

---

[18] - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001، ص 39-42.

([19]) راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية "الحوثيون في اليمن نموذجًا 1994-2013"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013م، ص1.

المطلب الأول

تداعيات المشروع الإيراني على الأمن العربي

أسفرت الثورة الإيرانية عام 1979، بقيادة رجال الدين، عن سقوط نظام الشاه الموالي للغرب وتحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية تحت قيادة الخميني. منذ ذلك الحين، سعت إيران لاستعادة مكانتها التاريخية وفرض هيمنتها الإقليمية، مستندة إلى أفكار تعكس تطلعاتها الإمبراطورية.

لتحقيق هذه الأهداف، اتبعت إيران عدة آليات، منها:[20]

- تنمية القدرات العسكرية: عبر تعزيز القوات العسكرية ورفع شعار التهديد، بالإضافة إلى استخدام تكتيكات غير تقليدية مثل حرب العصابات.
- الوجود العسكري في المنطقة: من خلال تجنيد العملاء وتشكيل قوى عسكرية محلية تتبع توجيهها.
- إدارة الأزمات: بتطوير استراتيجيات تعزز مشروعية النظام وتساعد في التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية.
- المشروع النووي: الذي يتفق عليه جميع الفئات الإيرانية كعنصر أساسي لبناء الدولة.
- صياغة مضمون إقليمي جديد: يعتمد على رؤية إسلامية تهدف لتعديل السياسات لتلبية احتياجاتها.

تسببت هذه الاستراتيجيات في تداعيات على الأمن العربي والخليجي، مما أثار قلق الدول في المنطقة. لذلك، يركز هذا المبحث على توضيح تداعيات المشروع الإيراني على الأمن العربي والخليجي. وذلك على النحو التالي:

أولاً، المخاوف الخليجية والعربية من المشروع الإيراني ومبرراتها

تتعدد المخاوف الخليجية والعربية من المشروع الإيراني، والتي تتمثل في النقاط التالية:

1- مبدأ تصدير الثورة: يُعتبر تصدير الثورة الإسلامية أحد أسس السياسة الخارجية الإيرانية منذ عام 1979. تسعى إيران إلى فرض قيادتها على الأمة الإسلامية، بدءًا من دول الجوار، حيث تعتبر القضية الفلسطينية محورية في استراتيجيتها. تحاول إيران تعزيز قوتها من خلال دعم الفصائل المقاومة، معتبرة أن النضال ضد "الأنظمة الطاغية" واجب ديني.[21]

2- المشروع النووي الإيراني: يسعى الطموح الإيراني لتأمين دور محوري في المنطقة عبر البرنامج النووي، الذي تم التفاوض بشأنه مع القوى الدولية. رغم اعتراف بعض الأطراف بالإيجابيات المحتملة للاتفاق، فإن دول الخليج

([20]) محمد السعيد عبد المؤمن، هل تغسل إيران أموال الإرهابيين، مجلة مختارات إيرانية، العدد (100)، 2008م، ص92-94.

([21]) راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية "الحوثيون في اليمن نموذجًا 1994-2013"، مرجع سابق، ص1.

تشعر بالقلق من احتمال استخدام إيران البرنامج لأغراض غير سلمية. تتمحور أهداف إيران من المشروع النووي حول:[22]

- الأهداف الاقتصادية: تحقيق نسبة معينة من الطاقة الكهربائية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز.
- الأهداف الاستراتيجية: تعزيز القدرات العسكرية ومواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية.
- الأهداف العقائدية: السعي لقيادة العالم الإسلامي في مواجهة التحديات الغربية.
- الأهداف العسكرية: الاستعداد لمواجهة أي تهديدات مستقبلية، خاصة بعد تجارب الحرب العراقية الإيرانية.

3- تجدد الأطماع الإيرانية: تُظهر الأطماع الإيرانية في البحرين استمراراً تاريخياً، حيث أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون يعتبر البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة. بدأت هذه الأطماع منذ محادثات عام 1965 مع بريطانيا حول الحدود، ورغم فشل تلك المحادثات، لم تتوقف إيران عن الترويج لفكرة تبعية البحرين. واستمرت الادعاءات حتى بعد الثورة الإيرانية، مما يعكس عقلية تاريخية لا تزال قائمة لدى بعض المسؤولين. [23]

4- المد الشيعي (الحزام الشيعي): يُعتبر وجود الشيعة في دول مجلس التعاون قضية حساسة تثير القلق والتوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية. فالوضع الشيعي في مناطق مثل الإحساء بالسعودية أدى إلى اضطرابات وأمن متزايد. تدعم إيران التمرد الحوثي في اليمن، مما يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. كما تطالب بعض الشخصيات الشيعية في الكويت بالمزيد من التمثيل السياسي، مما يثير مخاوف لدى الحكومات الخليجية.[24]

ثانيًا، تداعيات المشروع الإيراني على الأمن العربي والخليجي

تتأثر الأمن الإقليمي العربي بشكل كبير بالمشروع الإيراني، حيث يرتبط بتحديات مشتركة مثل الجوار الجغرافي والتهديدات الإقليمية. بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، زادت إيران من طموحاتها الإقليمية، مما أدى إلى اختلال التوازن لمصلحة إيران.[25]

1- تعزيز العلاقات مع الجماعات الأدنى: تعتبر إيران عدم إيمانها بالسلطات الشرعية في الدول العربية تهديدًا للأمن القومي، حيث تتدخل في الشؤون الداخلية وتعمل على تفكيك الكيانات الوطنية. تسعى إلى خلق ولاءات داخلية من خلال دعم الفصائل والجماعات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار. أدت هذه السياسات إلى ضعف التماسك

([22]) أسماء جمال عزيز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره علي الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011م، ص43-44.

([23]) المرجع السابق، ص107-109.

([24]) المرجع السابق، ص109-110.

([25]) راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية "الحوثيون في اليمن نموذجًا 1994-2013"، مرجع سابق، ص2.

العربي بشأن القضية الفلسطينية، وتعزيز الانقسامات الداخلية في دول مثل الجزائر ومصر والمغرب، حيث قامت تلك الدول بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في سياقات مختلفة.[26]

2- تهديد الاستقرار الإقليمي: يمثل البرنامج النووي الإيراني تهديدًا مستمرًا للأمن في منطقة الخليج، حيث يزيد من الخلل في موازين القوى. يواجه الخليج تحديًا محتملًا من تصعيد عسكري نتيجة للمساعي النووية الإيرانية، وقد تؤدي أي مواجهة مع الولايات المتحدة إلى صراعات إقليمية واسعة. قد تقوم إيران بإغلاق مضيق هرمز، مما يؤثر سلبًا على تدفق النفط ويضر بالاقتصادات الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. [27]

3- دعم منظمات وجماعات داخلية وخلايا تجسس: تسعى إيران لزعزعة استقرار دول مجلس التعاون من خلال دعم خلايا تجسس وعنف، حيث شهدت السنوات الأخيرة العديد من الحوادث التي أظهرت تورط إيران في زعزعة الأمن الداخلي. على سبيل المثال، ضبطت السلطات الإماراتية خلية تجسس إيرانية في 2017.[28]

4- نشر الإرهاب في المنطقة: تُتهم إيران منذ زمن بعيد برعاية الإرهاب، حيث ارتكبت العديد من الأعمال الإرهابية، بدءًا من احتجاز رهائن في السفارة الأمريكية عام 1979 وحتى تفجيرات أبراج الخبر. استخدمت إيران استراتيجية الإرهاب البحري منذ حربها ضد العراق، وما زالت تُتهم بغسل أموال الإرهاب. رغم أحداث 11 سبتمبر، لم يتغير موقف دول مجلس التعاون تجاه إيران، حيث شهدت تحسنًا في العلاقات بسبب تقارب المواقف في محاربة الإرهاب.[29]

5- الاستقطاب المذهبي: اتجهت السياسة الإيرانية لتلوين صراعاتها السياسية بالصبغة المذهبية بعد الثورات العربية في 2011، حيث عملت على تجنيد الشيعة في دول مثل العراق وسوريا لمواجهة الجماعات السلفية. يشكل هذا الاستقطاب المذهبي خطرًا كبيرًا على الاستقرار الإقليمي، خاصة مع انتشار ظواهر "الجهادية الطائفية"، مما قد يؤدي إلى صدام مذهبي شامل في المنطقة.[30]

المطلب الثاني

استراتيجيات التصدي للدور الإيراني والسيناريوهات المستقبلية

يعتبر الخطر الإيراني تهديدًا للأمن القومي العربي، خاصةً الخليج، ويحتل مكانة بارزة في القمم العربية بعد الثورة الإيرانية عام 1979. وعلى الرغم من أن المطامع الإيرانية كانت موجودة قبل الثورة، فإن السلوك الجديد

([26]) مصطفى فحص، حواضرنا المدمرة في سفر التمدد الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، 3 نوفمبر 2016م.

([27]) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني "مختارات إيرانية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (62)، سبتمبر 2005م، ص20.

([28]) معتز سلامة، إيران.. تاريخ أسود عنوانه «الفتنة والخراب»، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، الجمعة 6 ربيع الأول 1439هـ الموافق 24 نوفمبر 2017م، على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/1640679

([29]) عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية "الصراع.. الانفراج.. التوتر"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م، ط1، ص288.

([30]) معتز سلامة، إيران والأمن القومي العربي 1979-2016، مرجع سابق، ص40.

للنظام الإيراني هو ما أثار القلق في المنطقة. وتحقيق الأمن والاستقرار يتطلب تعاونًا شاملًا بين الدول العربية، حيث لم يعد الأمن محصورًا في الجوانب العسكرية فقط بل يشمل الاقتصادية والسياسية والثقافية. التأثيرات السلبية لإيران في المنطقة تستدعي من الدول العربية إعادة التفكير في تعاملاتها مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى.

أولاً: استراتيجيات التصدي للدور الإيراني

1- وضع أسس لعلاقة متوازنة مع إيران: [31]

- يجب تأسيس علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون التجاري، مع الاعتراف بحق إيران في تطوير قدراتها النووية السلمية، ولكن مع التحفظ على القدرات العسكرية التي تهدد الأمن الإقليمي.
- العلاقة الصحية بين الطرفين ستسهم في الأمن والاستقرار، بشرط أن تتوقف إيران عن تدخلاتها في القضايا العربية.

2- تعزيز الجبهة الداخلية:

- يتطلب تعزيز الجبهة الداخلية إصلاحات جوهرية في الدول العربية، مع التركيز على قضايا الحريات العامة والتمثيل السياسي، ومعالجة مشكلات الشباب والبطالة.
- تنفيذ مشروع إصلاح شامل يمكن أن يُغلق أبواب التدخل الخارجي ويساهم في استقرار الدول العربية.

3- حل المشاكل الخليجية العالقة: النزاعات بين دول الخليج تؤثر سلبًا على الأمن الإقليمي. لذا، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي تكثيف جهودها لحل تلك الخلافات، مما يعزز الوحدة ويقلل من التدخلات الخارجية. التحالفات الداخلية القوية ستساعد في بناء استجابة جماعية للتحديات المشتركة، وتساعد على دعم استقرار المنطقة. [32]

4- تبني مشروع مناهض للمشروع الإيراني: يُعتبر المشروع الإيراني الصفوي تهديدًا للأمن العربي. لذا، من الضروري إنشاء مشروع مضاد يحمل رؤى استراتيجية عميقة. يتطلب ذلك التعاون بين المفكرين والسياسيين والشعوب العربية لتطوير استراتيجيات فعالة تعكس مصالح الأمة العربية وتعمل على تفكيك النفوذ الإيراني.

5- المفاوضات المزدوجة: تشير هذه الاستراتيجية إلى ضرورة وجود مرونة من القيادات في الدول مثل إيران والسعودية للتفاوض حول قضايا معينة. يجب أن تشمل هذه المفاوضات موضوعات تتعلق بالاستقرار الإقليمي،

([31]) حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م، ص121- 123.

([32]) سيد سلمان صفوى، الدبلوماسية الثقافية والفنية، مختارات إيرانية، العدد (160)، ديسمبر 2013م، ص69.

مع إمكانية تقديم تنازلات من الجانبين. فتح حوار فني وقضايا محددة يمكن أن يساعد في تقليل التوترات وتحقيق تقدم ملموس. [33]

6- الالتفاف حول دولة عربية وإسلامية مناهضة لإيران: يجب على الدول العربية دعم المملكة العربية السعودية، التي تعتبر رائدة في مواجهة النفوذ الإيراني، خاصة في ظل أحداث مثل "عاصفة الحزم". هذا الدعم يعزز من موقف الدول العربية في مواجهة التحديات المشتركة.

7- اتفاق فيينا النووي: الالتزام بالاتفاق النووي يمثل فرصة للرقابة على الأنشطة النووية الإيرانية. يجب على الدول العربية متابعة التزام إيران بشروط الاتفاق، واستخدامه كأداة لتقليص المخاطر المتعلقة بالتسليح النووي في المنطقة.

8- فك الارتباط بين الشيعة العرب وطهران: يُعتبر إبعاد الشيعة العرب عن التأثير الإيراني أمرًا مهمًا لضمان استقرار المجتمعات العربية. من خلال تعزيز الهوية الوطنية والابتعاد عن "ولاية الفقيه"، يمكن تقويض التأثيرات الخارجية السلبية. [34]

9- مجمع للحوار الإقليمي: إنشاء منصة حوارية مع إيران سيساعد على مناقشة القضايا الشائكة. هذا الحوار يجب أن يتجنب الموضوعات الأكثر حساسية في البداية، ويسعى لبناء الثقة قبل التطرق للمسائل الثنائية المعقدة.

10- دعم المعارضة الإيرانية: دعم المعارضة الإيرانية، مثل منظمة مجاهدي خلق، يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقويض نظام الملالي. هذه المعارضة لديها رؤى بديلة للإصلاح داخل إيران وتعمل على تفكيك النظام الحالي.

11- تأسيس منظومة أمنية إقليمية: إنشاء تحالفات عسكرية واقتصادية مع دول مثل باكستان وتركيا ومصر يمكن أن يعزز من قوة الدول العربية في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، ويعزز التعاون الإقليمي.

12- مواجهة إيران على المستوى الفكري: مواجهة المد الشيعي يتطلب تعزيز الوعي الثقافي والديني في الدول العربية. يجب أن يشمل ذلك تكثيف الأنشطة الدعوية والتثقيفية من قبل العلماء والمفكرين لتصحيح المفاهيم الخاطئة حول إيران. [35]

([33]) أنور مالك: كيف نواجه المشروع الإيراني، طريق الإسلام نقلًا عن الخليج أون لاين في 5 يناير 2016م، على الرابط التالي:
https://ar.islamway.net/article/54371/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

([34]) إيمان رجب، الاتخراط المشروط؟ سياسات دول الخليج في التعامل مع إيران بعد اتفاق فيينا النووى، مختارات إيرانية، العدد (176)، يونيو 2015م، ص10- 13.

([35]) محمد نور الدين، حول المفاوضات الإيرانية الغربية منذ رئاسة الرئيس حسن روحاني وحتي الاتفاق الأخير، مختارات إيرانية، العدد (176)، يوليو 2015م، ص55- 60.

13- سياسة الاتجاه شرقًا: الاستفادة من القوى الآسيوية كروسيا والصين والهند يمكن أن تساعد في إنشاء توازن قوى ضد النفوذ الغربي. يجب تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع هذه الدول كجزء من استراتيجية مواجهة التحديات الإقليمية.

14- استراتيجية إعلامية: يجب أن تركز الاستراتيجية الإعلامية على تقديم المعلومات والحقائق حول التهديدات الإيرانية. فتح قنوات فضائية ومواقع إلكترونية لنشر رسائل مناهضة للنفوذ الإيراني، واستخدام شخصيات مؤثرة لنشر هذه الرسائل، سيساعد في تشكيل الرأي العام.

ثانيًا: العلاقات الخليجية الإيرانية مع عودة السفراء:

تشهد العلاقات الخليجية الإيرانية تطورات ملحوظة بعد فترة من التوتر، حيث استعادت الكويت والإمارات علاقاتهما مع طهران بعد أكثر من سبع سنوات من القطيعة. هذه الفترة كانت محكومة بالتوترات الناتجة عن اقتحام محتجين إيرانيين للبعثات الدبلوماسية السعودية في إيران عام 2016، الذي جاء بعد إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر في السعودية.[36]

1- عودة السفير الإماراتي: تتبنى الإمارات سياسة تقارب مع خصومها الإقليميين، حيث حافظت على علاقات اقتصادية مع إيران رغم تقليص التمثيل الدبلوماسي، منذ عام 2019، بدأت الإمارات في إعادة التواصل مع طهران بعد سلسلة من الهجمات في المنطقة، عودة السفير الإماراتي تعتبر خطوة مهمة في مساعي تحسين العلاقات، خصوصًا في ظل الحكومة الإيرانية الحالية التي تسعى إلى بناء علاقات جيدة مع جيرانها.

2- عودة السفير الكويتي: بعد أكثر من ست سنوات من سحب سفيرها من طهران تضامنًا مع السعودية، عينت الكويت سفيرًا جديدًا في إيران. هذه الخطوة تعكس رغبة الكويت في تجنب مزيد من التوترات، حيث تدرك أن الضغوط الخارجية قد تدفع إيران نحو سياسات أكثر تشددًا. الكويت تسعى إلى توجيه رسائل دبلوماسية تساهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

3- موقف البحرين: كانت البحرين السباقة في قطع العلاقات مع إيران، وهي تشترط أي استئناف للعلاقات بتغييرات جذرية في السياسة الإيرانية. ستراقب البحرين عن كثب تصرفات طهران، حيث تعتبر أن أي تحسن في العلاقات يجب أن يأتي مع ضمانات دولية.

4- العلاقات القطرية: تتميز قطر بنهج دبلوماسي متوازن، حيث تحافظ على علاقات ودية مع كل من إيران والسعودية. على الرغم من سحب سفيرها في 2016، إلا أن قطر تعتبر أن علاقاتها مع إيران ضرورية لمصالحها

(36) كامل جميل، حقبة التصالح الإيراني الخليجي.. هل تتأثر بعد رحيل رئيسي؟، الخليج أونلاين، في 20 مايو 2024، على الرابط التالي: https://khaleej.online/NVY1Wq

الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بحقل الغاز المشترك. أتاح الحصار المفروض على قطر في 2017 فرصة لتقوية العلاقات مع إيران، التي قدمت دعمًا للدوحة في مواجهة الحصار.

5- العلاقات العمانية: اتبعت سلطنة عمان سياسة مستقلة، حيث لم تقطع علاقاتها مع إيران بعد أحداث 2016. العلاقات العمانية الإيرانية تعتبر مثالاً على الدبلوماسية الهادئة التي تسعى لتعزيز الاستقرار الإقليمي. عمان تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مما يعكس أهمية علاقاتها مع إيران.

6- الاتفاق السعودي الإيراني: تعتبر عودة العلاقات بين السعودية وإيران، برعاية الصين، تطورًا بارزًا في المنطقة. يشير الاتفاق إلى إدراك كلا الطرفين أن التوتر المستمر لا يخدم مصالحهما. هذا التحول يشير أيضًا إلى تحول في الدور الصيني في المنطقة، حيث أصبحت بكين أكثر تدخلًا في حل النزاعات الإقليمية، وقد بدأت المفاوضات بين الرياض وطهران في 2021 وكانت تسير ببطء. الجولات الخمس من المفاوضات شهدت العديد من الخصائص، مثل السرية والبطء. النتائج التي تمخضت عنها كانت محدودة، لكنها أعادت إيران إلى منظمة التعاون الإسلامي ورفعت حصص الحجاج الإيرانيين، مما يدل على خطوات أولية نحو تحسين العلاقات. [37]

إجمالاً، تحاول دول الخليج وإيران إيجاد قنوات اتصال لتجاوز الفجوات، مع إدراك أن الاستقرار يتطلب التعاون. تسعى دول الخليج إلى سياسة براغماتية تشمل الاحتواء والمشاركة، خصوصًا بعد تراجع الدور الأمريكي في المنطقة. من جهة أخرى، تعمل إيران على تحسين علاقاتها مع جيرانها لضمان عدم تعارضها مع المصالح الدولية، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي. هذه الديناميات تمهد الطريق لسيناريوهات مستقبلية تتطلب مزيدًا من الحوار والاعتدال.

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني وحدود فعاليته:

1- تراجع الدور الإيراني

تراجع الدور الإيراني في المنطقة العربية، وخاصة في الخليج، يعتمد على عدة عوامل رئيسية. أولاً، يجب على الدول العربية أن تتحد ضد التدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية، وذلك من خلال تنسيق الجهود تحت قيادة جامعة الدول العربية. عندما تتبنى الدول العربية موقفًا موحدًا، فإنها تستطيع قطع الطريق على إيران. ثانيًا، يتعين على الدول الخليجية أن تعطي الأولوية للقضايا العربية وتعزيز التعاون بينها، مما يضعف فرص التدخل الإيراني. ثالثًا، يجب تفعيل دور المؤسسات الدينية، مثل الأزهر الشريف، لمواجهة الفكر الشيعي المتطرف. وأخيرًا، تحتاج الدول العربية إلى تعزيز جهودها الدعوية والتواصل مع شعوب المنطقة لتقليل التأثير الإيراني، مما قد يؤدي إلى تراجع الدور الإيراني في الشؤون الإقليمية[38].

([37]) المصدر السابق.

([38]) البوابة: 3 سيناريوهات مفتوحة تحدد مصير إيران بعد الثورة الشعبية، البوابة في الخميس الموافق 4 يناير 2018م، على الرابط التالي:

2- اتساع وتمدد الدور الإيراني

على النقيض من تراجع الدور، قد يتسع النفوذ الإيراني نتيجة لحالة الفراغ وضعف الدول العربية، خصوصًا بعد الربيع العربي. هذه الفرصة أتاحتها الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول، مما جعلها عرضة للتأثير الإيراني. في ظل التوجه الغربي الذي يتجاهل التنظيمات الشيعية بينما يركز على محاربة الإرهاب السني، يجد الإيرانيون أنفسهم في موقف يسمح لهم بتوسيع نفوذهم. أحداث مثل الاحتجاجات في إيران عام 2018 تُظهر أن هناك استياء شعبي من التدخلات الإيرانية في الدول العربية، لكن إذا لم تُترجم هذه المشاعر إلى تغييرات سياسية حقيقية، فإن إيران ستستمر في فرض تأثيرها. في هذه الحالة، قد نشهد تصعيدًا للصراعات بالوكالة، مما يؤدي إلى استنزاف الجانبين وزيادة الاستقطاب المذهبي.

3- استمرار الوضع الحالي

يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرار الوضع الحالي، حيث يظل الدور الإيراني كما هو ما لم تتخذ الدول العربية خطوات فعالة لمواجهته. إذا استمرت الدول الخليجية والعربية في تجاهل التهديدات الإيرانية، فإن إيران ستواصل توسيع نفوذها. من ناحية أخرى، قد تؤدي الاحتجاجات الشعبية داخل إيران، التي أظهرت رغبة الشعب في الانكفاء على الشأن الداخلي، إلى تغييرات قد تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية. لذا، فإن مستقبل الدور الإيراني يتوقف على قدرة الدول العربية على تقديم استراتيجية موحدة لمواجهة هذا التمدد. إذا نجحت الدول العربية في ذلك، يمكن أن تسهم في تقليص النفوذ الإيراني وتعزيز الاستقرار في المنطقة[39].

الخاتمة

بين عامي 2013 و2022، شهدت السياسات الخارجية الإيرانية تحولًا كبيرًا، حيث قام صانعو القرار بتوجيه هذه السياسات نحو المنطقة العربية وسط تحديات متعددة، أبرزها التوترات مع الدول الخليجية، خاصةً المملكة العربية السعودية. استغلت إيران الصراعات الداخلية في دول مثل سوريا واليمن والعراق لتعزيز نفوذها الإقليمي.

خلال هذه الفترة، دعمت إيران مجموعات متمردة مثل حزب الله والحوثيين، مما أدى إلى تصاعد التوترات والانقسامات الطائفية. كما استخدمت برنامجها النووي كوسيلة لتعزيز موقفها والتفاوض مع المجتمع الدولي بشأن العقوبات المفروضة عليها، موضحةً أنها قوة إقليمية تسعى للاعتراف الدولي.

http://www.albawabhnews.com/2881348

([39]) المصدر السابق.

رغم الضغوط الناجمة عن العقوبات الدولية، استمرت إيران في تعزيز وجودها الإقليمي وتطوير علاقاتها مع بعض الدول العربية، متأثرةً بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية التي ساعدت في إعادة توجيه سياستها الخارجية.

أولاً، النتائج

1- واقع السياسة الخارجية الإيرانية: شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تحولًا نحو أهداف المصلحة القومية، حيث باتت تركز بشكل أكبر على تحسين العلاقات مع دول الخليج. تعكس هذه السياسة رغبة إيران في الاستقرار الإقليمي وتجنب التصعيد الذي قد يؤثر على أمنها القومي.

2- الصعود الملموس للدور الإيراني: يرتكز الصعود الإيراني إلى استخدام الإيديولوجيا لتعزيز نفوذها، فضلاً عن استخدام القدرات العسكرية والاقتصادية. استطاعت إيران خلق تحالفات مع قوى سياسية وعسكرية في المنطقة لتعزيز نفوذها.

3- تهديد السلاح النووي: تعتبر الترسانة النووية الإيرانية تهديدًا دائمًا للأمن في منطقة الخليج. فقد يؤدي التوازن القائم إلى تفوق إيران على الدول الخليجية، مما يزيد من قلق هذه الدول حيال أمنها.

4- تصاعد التوترات الإقليمية: لعبت سياسات إيران دورًا رئيسيًا في تصاعد التوترات والنزاعات، حيث دعمت منظمات غير حكومية مثل حزب الله والحوثيين، مما ساهم في تفاقم الأزمات الإقليمية.

5- التأثير على الأزمات الإقليمية: لعبت إيران دورًا حاسمًا في الأزمات مثل الحرب في سوريا والصراع في اليمن، واستفادت من هذه الأزمات لتعزيز نفوذها في السياسات الإقليمية.

6- التفاعل مع المجتمع الدولي: استخدمت إيران سياساتها النووية والدبلوماسية للتفاوض مع المجتمع الدولي، مما أسفر عن تغييرات في العقوبات المفروضة عليها، وفتح قنوات للحوار.

7- التأثير على الأمن الإقليمي: رغم الضغوط، استمرت إيران في تعزيز نفوذها وتأثيرها على الأمن الإقليمي، مما جعلها لاعبًا رئيسيًا في ديناميكيات المنطقة.

8- التحديات المستقبلية: تبقى العقوبات الدولية والتحديات الداخلية مستمرة، مما يؤثر على توجهات إيران وسياساتها الخارجية في المستقبل.

ثانيًا، التوصيات

1- تعزيز الحوار: ينبغي تعزيز الحوار المستمر مع إيران لبناء الثقة وتحسين العلاقات الثنائية. يجب أن تتضمن هذه العملية لقاءات دبلوماسية مباشرة وتبادل الزيارات الرسمية.

2- البحث عن حلول سلمية: يجب على الدول العربية السعي نحو حلول سلمية للنزاعات المشتركة، مع التركيز على استخدام الدبلوماسية والوساطة لتجنب التصعيد وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

3- التعاون الإقليمي والدولي: ينبغي تعزيز التعاون بين الدول العربية والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز الأمن.

4- التعامل بحذر مع التدخلات الإيرانية: يتعين على الدول العربية التعامل بحذر مع التدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سيادتها واستقرارها.

5- التفاوض الفعال والقرارات الجماعية: يجب الاستمرار في اتخاذ قرارات جماعية في المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، والتفاوض بشكل فعال لحماية المصالح العربية.

6- استغلال التحولات الإقليمية: ينبغي استغلال التحولات الإقليمية والدولية لتعزيز التأثير العربي في المشهد الدولي، بما في ذلك تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية.

قائمة المراجع

1) إبراهيم الفاخر، المشروع الإيراني وأدواته الاستراتيجية، مركز المزماة للدراسات والبحوث، مقال نشر بتاريخ 2014/2/25م متاح: http://almezmaah.com

2) أسماء جمال عزيز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره علي الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011م.

3) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني "مختارات إيرانية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (62)، سبتمبر 2005م.

4) أنور مالك: كيف نواجه المشروع الإيراني، طريق الإسلام نقلًا عن الخليج أون لاين في 5 يناير 2016م، على الرابط التالي:

https://ar.islamway.net/article/54371/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

5) إيمان رجب، الاتخراط المشروط؟ سياسات دول الخليج في التعامل مع إيران بعد اتفاق فيينا النووى، مختارات إيرانية، العدد (176)، يونيو 2015م.

6) إيمان رجب، السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية: قراءة في الأبعاد وسيناريوهات المستقبل. مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد:(54)، 2011.

7) بكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.

8) البوابة: 3 سيناريوهات مفتوحة تحدد مصير إيران بعد الثورة الشعبية، البوابة في الخميس الموافق 4 يناير 2018م، على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/2881348

9) حسن عيتاني، إيران من تصدير الثورة إلى حماية الدولة، مجلة آفاق المستقبل، العدد: (6)، 2010.

10)حسن يوسف محمد، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران علي أمن الخليج: دراسة للفترة منذ1995، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م.

11)حسين صوفي محمد حسن، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، مجلة مختارات إيرانية، العدد: (86)، شوال 1428هـ – أكتوبر 2007م.

12)راشد أحمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية "الحوثيون في اليمن نموذجًا 1994–2013"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013م.

13)سيد سلمان صفوى، الدبلوماسية الثقافية والفنية، مختارات إيرانية، العدد (160)، ديسمبر 2013م.

14)سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الولي الفقيه .... الدور والصلاحيات"، الجزيرة، على الرابط التالي: WWW.aljazeera.net

15)شفيق شقير "السياسة في إيران بناء الثورة والمعارضة"، قسم البحوث والدراسات، (أكتوبر 2004)، الجزيرة، على الرابط التالي: WWW.Aljazeera.net

16)عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية "الصراع.. الانفراج.. التوتر"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م، ط1.

17)علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية – القدرات وحدود التأثير، موقع الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 2013/4/17م، متاح: http://studies.aljazeera.net

18)كامل جميل، حقبة التصالح الإيراني الخليجي.. هل تتأثر بعد رحيل رئيسي؟، الخليج أونلاين، في 20 مايو 2024، على الرابط التالي: https://khaleej.online/NVY1Wq

19)محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه.تر : دار الجديد، ط4 . بيروت: [د ن]، 2000.

20)محمد السعيد عبد المؤمن، هل تغسل إيران أموال الإرهابيين، مجلة مختارات إيرانية، العدد (100)، 2008م.

21)محمد الصادق الحسيني، "المحافظون والإصلاحيون، وجه لوجه." المتحصل عليه WWW.aljazeera.net

22)محمد عوده الأغا، العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (2006–2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2015.

23)محمد نور الدين، حول المفاوضات الإيرانية الغربية منذ رئاسة الرئيس حسن روحاني وحتي الاتفاق الأخير، مختارات إيرانية، العدد (176)، يوليو 2015م.

24)مصطفى فحص، حواضرنا المدمرة في سفر التمدد الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، 3 نوفمبر 2016م.

25)معتز سلامة، إيران.. تاريخ أسود عنوانه «الفتنة والخراب»، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، الجمعة 6 ربيع الأول 1439هـ الموافق 24 نوفمبر 2017م، على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/1640679

26)نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001.

27)نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001.

28)وليد محمود عبد الناصر "الحدود الفكرية للمساهمة الإيرانية" السياسة الدولية، أكتوبر 1991.

29)يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دسوق – كفر الشيخ جمهورية مصر العربية: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.